الصباح الاقتصادية
12
العدد 2961 - السنة العاشرة
الأحد 20 ربيع الآخر 1439 - الموافق 7 يناير 2018
Sunday 7 January 2018 - No.2961 - 10th Year

منذ أزمة العالم المالية في 2008 وحتى 2017

«الشال»: الاقتصاد الكويتي الأضعف نمواً مقارنة بكل اقتصادات إقليم الخليج

■ «الإحصاء»: الاقتصاد الكويتي حقق إنكماشاً حقيقياً في الربع الثالث من عام 2017 بحدود 3.7 في المئة

■ «المالية»: جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 9.831 مليار دينار

■ «المركزي»: الميزان التجاري حقق فائضاً 1.611 مليار دينار في الربع الثالث من 2017

■ السوق الهندي أكبر الأسواق الرابحة خلال 2017 بمكاسب 27.9 في المئة

■ استحالة الاعتماد فقط على إعلانات ديوان الخدمة المدنية مع قدوم 420 ألف شاب وشابة إلى سوق العمل خلال 15 سنة قادمة

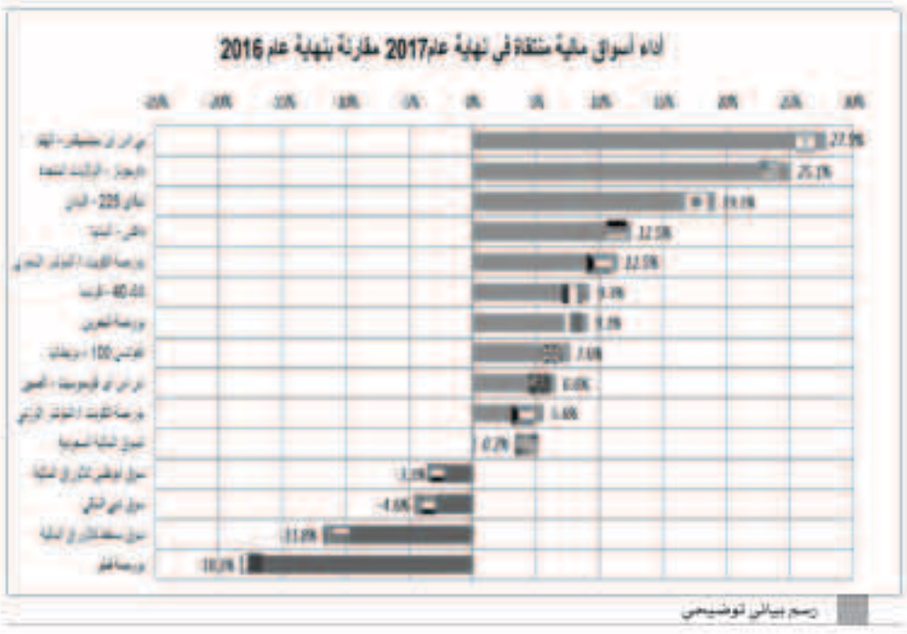

رسم بياني توضيحي

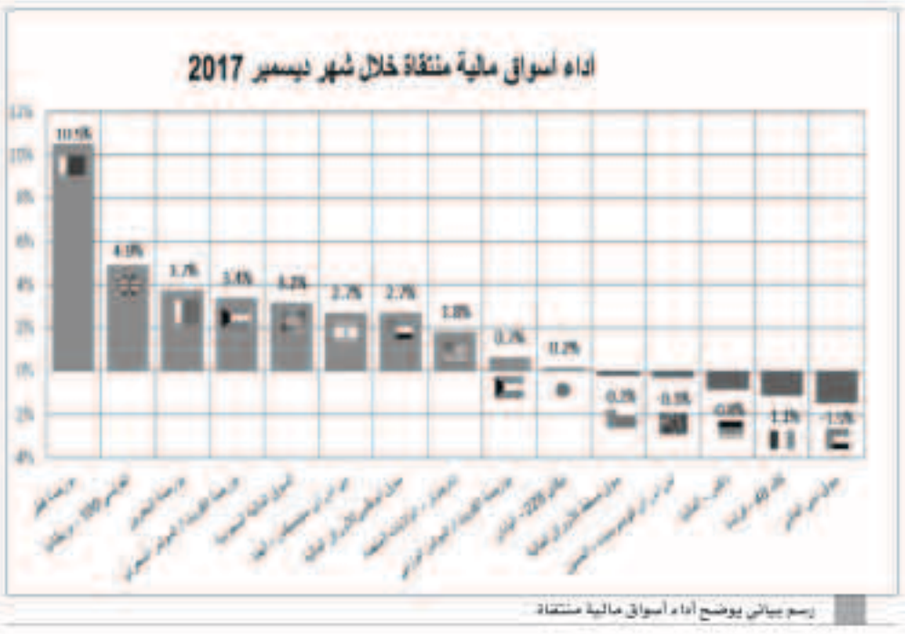

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه صدر عن الإدارة المركزية للإحصاء تقريران، الأول حول أرقام البطالة السافرة كما في 2017/04/20، وهو التقرير الرابع منذ أبريل من عام 2004، والثاني يغطي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2010-2017. وتقوم الإدارة بجهد مشكور لضمان حداثة وسلامة البيانات التي تنشرها لتعويض تخلف الكويت في قاعدة البيانات حول الاقتصاد وغيره، وسبقنا كثيرون في نشر أرقام التقريرين، إلا أننا سوف نستعرض بعضها من باب الدعوة إلى تطويرها بالربط بين البطالة والنمو ومبدأ الإستدامة.

في تقرير البطالة السافرة، تذكر الإدارة بأن أرقامها إلى انخفاض، فقد كان حجمها عند 19016 عاطل في عام 2012، انخفض إلى نحو 14822 عاطل في أبريل 2017، وهي نسبة متدنية جداً وتوحي بأن الاقتصاد بلغ مرحلة العمالة الكاملة، وهو مؤشر مريح في الاقتصادات التقليدية. وفي تقرير الناتج المحلي الإجمالي، تذكر الإدارة بأن الإقتصاد الكويتي حقق إنكماشا حقيقيا في الربع الثالث من عام 2017 بحدود 3.7% مقارنة بالربع الثالث من عام 2016، وحقق إنكماشا بحدود 1.2% مقارنة بالربع الثاني من عام 2017، وإنكماشا للشهور التسعة الأولى من عام 2017 بحدود 3.2% مقارنة بالأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016. وتشير كل الإحصاءات المنشورة للمؤسسات الدولية والخاصة، إلى أن الاقتصاد الكويتي كان الأضعف نموا مقارنة بكل اقتصادات إقليم الخليج منذ أزمة العالم المالية في عام 2008 وحتى عام 2017.

بإختصار، الاقتصاد الكويتي إما ضعيف النمو أو في حالة إنكماش، بينما البطالة السافرة تنخفض، والمعلوم، أن البطالة تعاكس معدلات النمو، أي ترتفع بإنحسار معدلات النمو، وتنخفض بارتفاع تلك المعدلات بما يعنيه النمو من ارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي، ما يحدث في الكويت العكس، وخلافا لمبادئ علم الاقتصاد، ولا بأس لو كان الأمر قابل للإستدامة، لكن إستدامته مستحيلة، والتأخر في مواجهته يجعل تكلفته غير محتملة، ويدفعها شباب وشابات البلد. لذلك، نعتقد بضرورة تطوير الإحصاءات وإحتساب نسب البطالة المقنعة، وحسابها في غاية البساطة، يبدأ إختيار خدمة أو أكثر من تلك التي يقدمها القطاع العام، ثم مقارنتها بخدمة في دولة أخرى فيها قطاع عام منتج، من حيث عدد من يقوم بها، وتكلفتها، والمدى الزمني لإنجازها، ثم إعلان النتيجة، وكلنا يعرف أن بطالة القطاع العام المقنعة أعلى من 50%.

والإدارة المركزية للإحصاء توفر قاعدة بيانات إفتقدتها الكويت، وبعد إنتكاس سوق النفط، باتت الكويت ودول النفط بشكل عام، بحاجة إلى نوعية إضافية من المعلومات، تشمل كل ما يصدر حاليا من الإدارة، إضافة إلى بعض التحليل بما يمكن من توظيفها في سياسات إستباقية مختلفة عن تلك التي سادت في زمن رواج سوق النفط. وللربط بين النمو والإستدامة، لا يجب الإعتداد بما توفره إعلانات ديوان الخدمة المدنية حول الوظائف المتوفرة، فالأصل في توفيرها إصطناعي وغير مستدام، وهو السعة المكانية والأموال، المرصودة في أي جهة عامة، وليس نشاطها أو حاجتها للعمالة، والأهم هو أن إستمرارها مستحيل مع قدوم 420 ألف شاب وشابة إلى سوق العمل خلال 15 سنة قادمة.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر نوفمبر 2017، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2018/2017 قد بلغت نحو 9.831 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 73.7% من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.344 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2017/11/30، نحو 8.927 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 76.2% من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 90.8% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 50.4 دولار أمريكي خلال فترة ما مضى من السنة المالية الحالية 2018/2017. وتم تحصيل ما قيمته نحو 904.578 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 113.072 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 277- مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.9 مليار دينار كويتي، وصرف، فعليا -طبقا للنشرة-، حتى 2017/11/30، نحو 9.976 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.274 مليار دينار كويتي، وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 11.250 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.406 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1.419 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة،

إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية أي الشهور الأربعة القادمة، ونتوقع له أن يراوح ما بين 3.5-4 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو - سبتمبر 2017) لبنك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقا، ومن ذلك، مثلا، أن إجمالي عدد السكان في الكويت، قد بلغ نحو 4.463 مليون نسمة، كما في نهاية الربع الثالث من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 90 الف نسمة، عن الرقم المسجل في نهاية الربع الثالث من العام الفائت، أي بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 2.1%.

وتشير النشرة إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية- قد حقق فائضا، في الربع الثالث من العام 2017، بلغ نحو 1.611 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 4.089 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.5% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 2.478 مليار دينار كويتي. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الربع الأول من العام 2017، بلغ نحو 1.625 مليار دينار كويتي، وانخفض هذا الفائض في الربع الثاني، إلى نحو 1.472 مليار دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي 2017، بلغ نحو 4.708 مليار دينار كويتي، أو نحو 6.277 مليار دينار كويتي، فيما لو حسب للعام 2017، بكامله، وهو فائض أعلى، بما نسبته نحو 34.8%، عن مثيله المحقق في عام 2016 والبالغ نحو 4.658 مليار دينار كويتي، وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط.

وحققت أسعار المستهلك، في الربع الثالث من العام 2017، نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 0.3%، إذ بلغ معدلها نحو 112.4 (سنة 2013=100)، مرتفعاً من معدل 112.1، في الربع الثاني، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الأنشطة الترفيهية والثقافية من معدل 99.7، إلى معدل 101.8، (+2.1%)، للفترة نفسها. وارتفاع أسعار السلع والخدمات المتنوعة من معدل 103.4، إلى معدل 104.9، (+1.5%) للفترة نفسها.

وتشير النشرة إلى ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع إلى نحو 1.617%، في الربع الثالث، من نحو 1.606%، في الربع الثاني، من العام 2017، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0.7%، وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض، ارتفاعه، من نحو 4.714% إلى نحو 4.736%، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0.5%، للفترة نفسها.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 34.945 مليار دينار كويتي، بارتفاع من مستوى 34.599 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 1%، وارتفعت، قليلا، مطالب البنوك المحلية، على القطاع الخاص، إلى نحو 37.631 مليار دينار كويتي، عن مستوى 37.404 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، محققة نسبة نمو ربع سنوي بنحو 0.6%.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

بإنتهاء شهر ديسمبر، انتهى عام 2017، ومال أداء شهر ديسمبر للإتجاه الإيجابي، كما إنتهى أداء كامل عام 2017 بنفس الإتجاه، ولكن الفرز ظل واضحا وكبيرا لصالح بورصات الاقتصادات الناضجة والناشئة، وفي غير صالح بورصات إقليم الخليج. ففي شهر ديسمبر، حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وحصيلة أداء كامل عام 2017، تحقيق 10 أسواق لمكاسب، بينما حققت 4 أسواق خسائر، كلها في إقليم الخليج، وكانت الأسواق الخاسرة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر 5 أسواق، ولكن، السوق السعودي ارتقى إلى حافة المنطقة الموجبة بعد أداء موجب في شهر ديسمبر. أكبر الرابحين في شهر ديسمبر كان السوق القطري، الذي أضاف مكاسب بنحو 10.5% في شهر واحد، خفضت خسائره منذ بداية العام من مستوى 26.1%- في نهاية شهر نوفمبر، إلى 18.3%- مع نهاية العام. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر ديسمبر كان السوق البريطاني، بمكاسب بحدود 4.9% بعد توارد الأخبار حول تسوية خلافات المرحلة الأولى لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وأنهى كامل العام بمكاسب بحدود 7.9%. ثالث أكبر الرابحين خلال شهر ديسمبر كان السوق البحريني بمكاسب بحدود 3.7%، وهي مكاسب عززت من موقعه في صدارة أداء أسواق إقليم الخليج، بمكاسب منذ بداية العام بنحو 9.1%. أكبر الرابحين خلال عام 2017، كان السوق الهندي بمكاسب بنحو 27.9%، بما يتسق وتفوق الاقتصاد الهندي في نموه الاقتصادي على كل أسواق العينة، وبمعدل نمو متوقع بحدود 6.7% لعام 2018 و7% في عام 2019 وفقا لتقديرات "صندوق النقد الدولي" في تقريره لشهر أكتوبر الفائت. ثاني أكبر الرابحين خلال عام 2017 كان السوق الأمريكي، بمكاسب بحدود 25.1%، ومبررات رواجه راوحت بين استمرار التوسع في السياسة النقدية -فوائد متدنية- لفترة طويلة، ووعود الرئيس "ترامب" بتوسع في السياسة المالية أيضا بالإنفاق على البنى التحتية وخفض الضرائب. ثالث أكبر الرابحين في عام 2017 كان السوق الياباني الذي أضاف مكاسب بنحو 19.1%، ويبدو أن الاقتصاد الياباني بدأ يظهر مؤشرات على تجاوز حقبة ضعف طويلة دامت على مدى ربع قرن.

أكبر الخاسرين في شهر ديسمبر كان سوق دبي الذي فقد نحو 1.5%- ليظل ضمن الأسواق الأربعة الخاسرة منذ بداية العام وبنحو 4.6%-، ثاني أكبر الخاسرين في شهر ديسمبر كان السوق الفرنسي الذي فقد مؤشره نحو 1.1%-، ولكنه ظل سادس أفضل أسواق العينة أداء بمكاسب في عام 2017 بحدود 9.3%. ثالث أكبر الخاسرين في شهر ديسمبر كان السوق الألماني الذي فقد مؤشره نحو 0.8%-، ولكنه ظل رابع أفضل الأسواق أداء في عام 2017 بمكاسب بنحو 12.5% بدعم من بداية إستقرار لأداء اقتصادات منطقة اليورو ونتائج بعض إنتخاباتها.

أكبر الخاسرين في عام 2017 كان السوق القطري، وذلك في حدود المتوقع، حيث بلغت خسائره كما ذكرنا نحو 18.3%-، وأكبر خسائره تحققت منذ نشوب أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في 4 يونيو 2017. وثاني أكبر الخاسرين في عام 2017 كان سوق مسقط بفقدان مؤشره نحو 11.8%-، وشارك في الأداء السالب لعام 2017 كلا من سوق دبي كما ذكرنا، وسوق أبوظبي الذي بلغت خسائره نحو 3.3%-.

ويتنازع أداء أسواق العالم في عام 2018 عوامل إيجابية وأخرى سلبية، فالتوقعات تشير إلى نمو أعلى للاقتصاد العالمي، وذلك ينسحب على معظم الاقتصادات الرئيسية ضمنه، وأسعار النفط من المتوقع أن تصمد عند مستواها الحالي، وذلك يحفظ التوازن الهش بين مصلحة المنتج والمستهلك، بينما المخاطر تنحصر في إحتمال حدوث أزمة أسعار أصول في وضع استنزفت فيه كل أدوات السياسات النقدية والمالية، والثاني والأهم هو تطور الأوضاع الجيوسياسية وأثرها على الأسواق في الغرب أو الشرق أو محيطنا الجغرافي. ويفترض، إن إستقرت الأوضاع عند مستواها الحالي، أن يكون أداء معظم الأسواق في عام 2018 في الإتجاه الإيجابي، ولكن، لازال مستوى المخاطر ومعه حالة عدم اليقين مرتفعين، فكل العوامل التي ذكرناها قابلة لدعم الإتجاه الإيجابي إن تطورت للأفضل، والعكس بنفس الدرجة صحيح.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا من الأسبوع الذي سبقه، حيث ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسية بما فيها قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 395.6 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 8.6 نقطة، ونسبته 2.2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه (إقفال نهاية عام 2017).

	اسم الشركة	يوم التقييم 2018/01/04	يوم التقييم 2017/12/28	الفرق %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	436.5	429.7	1.6	429.7	1.6
2	بنك الخليج	195.8	193.4	1.2	193.4	1.2
3	البنك التجاري الكويتي	575.3	575.3	0.0	575.3	0.0
4	بنك الأهلي الكويتي	188.6	189.9	(0.7)	189.9	(0.7)
5	بنك الكويت الدولي	243.9	237.6	2.7	237.6	2.7
6	بنك الأهلي المتحد	332.8	331.9	0.3	331.9	0.3
7	بنك برقان	298.9	299.9	(0.3)	299.9	(0.3)
8	بيت التمويل الكويتي	1,452.3	1,401.1	3.7	1,401.1	3.7
	القطاع البنكي	437.7	430.2	1.7	430.2	1.7
9	التسهيلات التجارية	124.9	122.7	1.8	122.7	1.8
10	الاستثمارات المالية	243.2	234.2	3.8	234.2	3.8
11	الاستثمارات الوطنية	126.8	123.3	2.8	123.3	2.8
12	مشاريع الكويت القابضة	724.2	746.5	(3.0)	746.5	(3.0)
13	أسواق الكويت للأوراق المالية	44.4	44.4	0.0	44.4	0.0
	قطاع الاستثمار	238.5	240.8	(1.0)	240.8	(1.0)
14	الكويت للتأمين	60.2	60.6	(0.7)	60.6	(0.7)
15	الخليج للتأمين	469.9	469.9	0.0	469.9	0.0
16	الأهلية للتأمين	176.5	174.6	1.1	174.6	1.1
17	وربة للتأمين	49.2	52.8	(6.8)	52.8	(6.8)
	قطاع التأمين	158.1	158.1	0.0	158.1	0.0
18	عقارات الكويت	93.6	92.1	1.6	92.1	1.6
19	المخازن العامة	157.0	163.2	(3.8)	163.2	(3.8)
20	الوطنية العقارية	282.1	282.1	0.0	282.1	0.0
21	مصانع الطوب	1,433.4	1,429.4	0.3	1,429.4	0.3
	القطاع العقاري	197.7	198.3	(0.3)	198.3	(0.3)
22	مجموعة الصناعات الوطنية	141.2	134.0	5.4	134.0	5.4
23	أسمنت الكويت	711.5	708.5	0.4	708.5	0.4
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	172.5	167.5	2.9	167.5	2.9
	القطاع الصناعي	202.3	198.1	2.1	198.1	2.1
25	أسواق الكويت	677.9	816.0	(16.9)	816.0	(16.9)
26	المخازن العمومية	3,174.6	3,112.5	2.0	3,112.5	2.0
27	شركة زين	747.2	616.0	21.3	616.0	21.3
28	شركة سنرجي القابضة	33.4	34.0	(1.8)	11.3	195.6
	قطاع الخدمات	1,063.8	992.0	7.2	991.1	7.3
29	النقل والتجارة الدولي	204.2	190.8	7.0	190.8	7.0
30	دانة الصفاة العقارية	71.6	70.1	2.1	70.1	2.1
31	الكويتية للأغذية الأمريكانا	1,095.7	1,095.7	0.0	1,095.7	0.0
	قطاع الأغذية	421.4	421.4	0.0	421.4	0.0
32	شركة الإنشاءات والتنمية الصناعية	375.0	375.0	0.0	375.0	0.0
33	أسمنت الخليج	338.9	322.6	4.9	322.6	4.9
34	أسمنت أم القيوين	518.7	588.6	(11.9)	588.6	(11.9)
	الشركات غير الكويتية	229.4	230.2	(0.3)	230.2	(0.3)
	المؤشر العام	395.6	387.0	2.2	387.0	2.2

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت